



الجَمَارِكُ الْعَامَّةُ

Ref No

الرقم : ٤/٥/١١٥

Date

التاريخ : ٢٠١٨/٧/٢٩

بلاغ رقم (٤) لسنة ٢٠١٨

الموضوع : تخزين بضائع الترانزيت
في المناطق الحرة أو منطقة العقبة
الإدارية الخاصة أو المستودعات
العامة .

ستناداً للمادة رقم (٩٤) من القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ ولاحقاً للبلاغ رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ وبالإشارة إلى نص المادة (١٣) من قانون الجمارك المعدل رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٨ والخاصة بتخزين البضائع المارة بطريق الترانزيت و(المناطق الحرة أو منطقة العقبة الإدارية الخاصة أو المستودعات العامة) أقرر ما يلي :-

- ١- ضرورة إبراز موافقة المرسل إليه الخطية (مالك البضاعة) مصدقة حسب الأصول .
- ٢- تفويض المراكز الجمركية بقبول طلبات مالكي البضائع أو مستخدميهن المفوضين أو المخلصين الجمركيين المرخصين لتغيير المسار المحدد في البيانات الجمركية المنظمة في مركزكم والمشار إليها أعلاه وذلك خلال مرحلة إنجاز البيان أو بعد إنجازه وقبل خروج البضاعة من المركز .
- ٣- في حال مغادرة بيانات الترانزيت ووسائل نقلها مركز تنظيم البيان الجمركي يتقدم مالكي البضائع أو مستخدميهن المفوضين أو المخلصين الجمركيين المفوضين بطلب تغيير المسار للدائرة / مديرية الترانزيت والتخلص للنظر بالطلب .
- ٤- يمنع تخزين محتويات بيانات الترانزيت المنظمة بالبضائع المرفوضة من قبل الجهات الرقابية داخل المملكة أو الممنوع دخولها للمناطق الحرة أو الإدارية الخاصة أو المستودعات العامة .
- ٥- تطبيق المادة رقم (٩٤) الفقرة (٩) من قانون الجمارك المعدل للبضائع المطلوب تخزينها من المستودعات العامة .

لـ جـارـك
الـمـديـرـ العامـ
دـوضـاحـ مـحـمـودـ الـحـمـودـ

نسخة : مديرية الترانزيت والتخلص .

نسخة: مديرية الشؤون القانونية .

نسخة: للموسعة الجمركية (عام) .



وزارة المالية
دائرة الجمارك

الرقم / 3/51
التاريخ 2010/2/11
الماء الافق

بلاغ رقم (١٢) لسنة 2010

الموضوع : تغيير المسار المحدد

لاحقا للبلاغ رقم (82) لسنة 1999 المرفق صورة عنه والمتضمن تفويض المراكز الجمركية بقبول طلبات مالكي البضائع او مستخدميهن المفوضين او المخلصين الجمركيين المرخصين لتعديل المسار المحدد في البيانات الجمركية المنظمة في مركزكم والمشار إليها اعلاه وذلك خلال مرحلة انجاز البيان الجمركي او بعد انجازه وقبل خروج البضاعة من مركزكم مع عدم استحقاق الغرامة الواردة في المادة 199/د في حال التقدم بطلب تعديل الاتجاه كما هو مبين اعلاه.

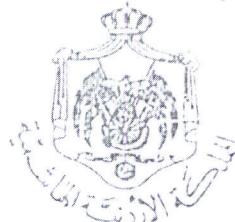
اعود واؤکد علی ما ورد اعلاه.

المدير العام

نسخة : لمديرية التراخيص والتلقيح/مع صورة عن المرفق
نسخة : لمديرية القضايا

٦٤ - تعميم مسلك بيانات التراخيص وإعادة المقدمة

الملكية الأردنية الطالашمية
THE HASHHEMITE KINGDOM
OF JORDAN
MINISTRY OF FINANCE
CUSTOMS DEPARTMENT



Ref. No.
Date

الملوكية الأردنية الطالاشمية

وزارة المالية
دائرة الجمارك

الرقم ٤٦٩
التاريخ ١٩٩٩/٦/٢٠
الموافق

البلاغ رقم (٨) لسنة ١٩٩٩

الموضوع : غرامة تغيير المסלك المحدد في بيانات الترانزيت
واعادة التصدير

اشاره للعميم رقم (١) لسنة ١٩٩٩ المتضمن دليل المخالفات الجمركية وحقوباتها
 الصادر بالاستاد لاحكام قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ ، مقرر اتماليـ

- ١ أفوضكم بقبول طلبات مالكي البضائع أو مستخدميهم المفوضين أو المخالعين
الجمركيين المرخصين لتغيير المسلك المحدد في البيانات الجمركية المنظمه في
مركزكم والمسار اليها أعلاه وذلك خلال مرحلة انجاز البيان أو بعد انجازه وقبل
خروج البضاعة من مركزكم
- ٢ عدم استحقاق الغرامة الوارده في المادة ١٩٩/د في حال التقدم بطلب تغيير الاتجاه كما
هو مبين في البند (١) أعلاه

مذير عام الجمارك

نسخة - لمديرية المراكز الجمركية والترانزيت
نسخة - مديرية القضايا / لتنفيذ موافقة عطوفة المدير
العام المؤرخه في ١٢/٦/١٩٩٩ مع المرفق
نسخة - لمديرية التخطيط / قسم المعلومات

T ش ٤٠٩

<p>اسم المديرية: الترانزيت والتخليص</p> <p>القسم: الترانزيت</p> <p>التاريخ: ٢٠١٨ / ٠٦ / ٢٠١٨</p>	 <p>المصلحة الجمركية الهاشمية</p>	<p>وزارة المالية.</p> <p>دائرة الجمارك الأردنية</p>
--	--	---

مذكرة داخلية

إلى : السيدة المساعد .

من : مدير مديرية الترانزيت .

الموضوع: قانون الجمارك المعدل رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨

بالإشارة الى الموضوع أعلاه ومراجعة نصوص المواد القانونية المعدلة لقانون الجمارك بالإضافة الى التكليف من عطوفة السيد مستشار عطوفة المدير العام لشؤون المراكز الجمركية يتطلب مراجعة المواد المعدلة .

٥- مراجعة المادة (١٣) من القانون والبلاغ الصادر بهذاخصوص .

(٤) مراجعة المادة رقم (١٦) من القانون بخصوص قرار مجلس الوزراء الموقر بالتمديد لمدة (٣) سنوات للتخزين في المستودعات العامة .

- مراجعة المادة رقم (٣٠) من القانون المعدل بخصوص كفالة مزاولة مهنة التخلص .

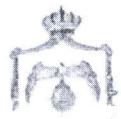
- تعديل البلاغ رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٥ المتعلق بأسس وضوابط ترخيص شركات التغذية

الطباطبائي

Siç yul

مشروعات مساعد المدير العام:

تحفظ	تحول إلى	المباحثة	غير موافق	موافق



الرئاسة
الوزارية
الاستاذ

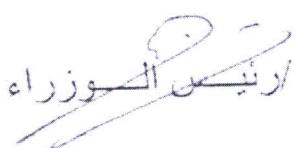
معالي وزير المالية/ الجمارك

٢٨٨٧٤ / ٧٧٦ / ١٢	١٤٣٧ / ٥٥٩ / ٢٥	٢٠١٦/٠٩/٢٧
٢٠١٦/١٤/١٣		موعد
٤٣٧٣٢ و ٣٥٩٨٨/١٦/١٠		تاريخ
٢٠١٦/٨/٢٩ و ٧/٢٠		رقم

لاحقاً لكتابي رقم ٢٠١١/٤/١٢ تاریخ ٢٠١١/٤/١٣ وإشارة
لكتابيكم رقم ٢٠١١/٤/١٢ تاریخ ٤٣٧٣٢ و ٣٥٩٨٨/١٦/١٠
٢٠١٦/٨/٢٩ و ٧/٢٠

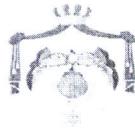
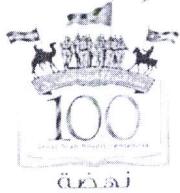
استعرض مجلس الوزراء قراره رقم (٦٦) تاريخ ٢٠١١/٤/١٢
وكتابي معاليكم المشار إليه أعلاه، وعملاً بأحكام المادة (١٠٧) من قانون
الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ ، قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ
٢٠١٦/٩/٢٥ - بناء على توصية لجنة الخدمات والبني التحتية والشئون
الاجتماعية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٩ - الموافقة على
تمديد مدة تخزين البضائع عموماً بما فيها المركبات - بوضع معلم الرسوم -
في المستودعات العامة والخاصة لتصبح ثلاثة سنوات بدلاً من سنتين.

وأقبلوا فائق الاحترام.


وزير المالية

نسخة إلى معالي وزير المالية
نسخة إلى معالي وزير المالية/ ضريبة
الدخل و المبيعات
نسخة إلى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة
نسخة إلى عطوفة أمين عام مجلس الوزراء
قرار رقم (١٤٧٨)
نسخة إلى مديرية اللجان الوزارية
من

ك



الجَمِيعُ لِلْكُوَفَةِ

Ref No

الرقم ٤٥/٢٠١٦

Date

التاريخ ٢٣/٩/٢٠١٦

تعيم رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦

الموضوع: مهلة التخزين في
المستودعات العامة والخاصة.

قرر مجلس الوزراء المؤقر بقراره رقم (١٤٧٨) في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٩ بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء المؤقر رقم ٣٨٨٦٧/١١١/١٢ تاريخ ٩/٢٧/٢٠١٦ (المرفق صورة عنه) الموافقة على تمديد مدة تخزين البضائع عموما بما فيها المركبات - بوضع معلق الرسوم - في المستودعات العامة والخاصة لتصبح ثلاثة سنوات بدلا من سنتين .

للعلم والعمل بمضمونه .

المدير العام

مكتبة مديرية المراقبة والتفتيش
للمعلومات والتكنولوجيا المعلوماتية

جامعة اليرموك، كلية التربية

Jordan Customs ٢٠١٦

- نسخة: لمكتب دولة رئيس الوزراء
نسخة: لمكتب مالي و وزير المالية
نسخة: لمكتب مالي و وزير الصناعة والتجارة
نسخة: لغرفة تجارة الأردن
نسخة: لغرفة صناعة الأردن
نسخة: مديرية الرقابة والتفتيش
نسخة: لمديرية تكنولوجيا المعلومات
نسخة: لمديرية التعريفة والاتفاقات
نسخة: لمدير مركز جمرك عمان / قسم المستودعات العامة والخاصة
نسخة: مديرية التراخيص والتخليص المحلي